الصراع في سورية والقوى الإقليمية والدولية
(دراسة تحليلية ومستقبلية)

أ.م.د. حسين مصطفى احمد
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية
م.د. خضير إبراهيم سلمان
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

الملخص:

أتاح الصراع الدائر في سورية مجالاً واسعاً للقوى الإقليمية والدولية للتفاعل مع هذا الصراع، مما حولَ سورية بالفعل إلى ساحة للحروب الدولية والإقليمية بالوكالة، كما كان العراق ولبنان في الماضي القريب. كما أن التفاعل الإقليمي والدولي هذا سيجري توظيف مخرجاتهِ لإعادة تشكيل المنطقة التي ستؤول إليها لتكون منطقة محكومة من لهب ينسف الاستقرار الهش فيها، مما يتسبب في نتائج كارثية لسورية والمنطقة حاضراً ومستقبلاً.

The Conflict in Syria
And the International – Regional Powers
(An analytic and Futurist Study)

Assist. Prof. Hussain Mustafa Ahmed
University of Al-Nahrain /Political Science College
Lecture. Dr. Khudhair Ibrahim Salman
University of Al-Mustansiriya /Political Science College

Abstract:

The Conflict in Syria has opened a wide extent of Struggle interaction for International and Regional Powers, which have shift Syria to International and Regional war field as it was in near future Iraq and Lebanon. Also; this International and Regional interaction will employed his outcomes for re-formation of the region, So it become Controlled to destroy the fragment stability there, This caused a catestrofian outcome for Syria and the Region nowadays as well as in the Future.

المقدمة:

يبدو الواقع السوري مثالياً كمنطقة تنافس جيوسياسي، ولاسيما بين القوى الإقليمية والدولية الكبرى، ودوامة استمرار الفوضى يخدم أطراف الصراع كافة، باستثناء الشعب السوري.

إن إبقاء الصراع لأطول مدة ممكنة يضعف الدولة السورية وجميع الأطراف سواء النظام أو المعارضة، ففي نجاح النظام في القضاء على المعارضة فأنه سيكون ضعيفاً، وفي حالة نجاح المعارضة ستكون في حالة وهن، وتنشغل في الوضع السوري الداخلي حصراً، وهو بما يصب في النهاية في مصلحة إسرائيل، الأمر الذي يبدو سبباً كافياً يدفع الباحثين إلى الخوض في الموضوع وتحديد ملامحه المستقبلية المختلفة.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من أسس ومسوغات متعددة، هي:

١- الموقع الحساس لسورية، إذ تتوسط بؤر أزمات ذات أبعاد عالمية مكنها كسب مكانة استراتيجية مهمة التي تؤثر بشكل مباشر في دول الجوار الجغرافي (لبنان – الأردن – العراق)، فضلاً عن تأثر تركيا بشكل كبير بها بسبب وجود الحدود الطويلة بين البلدين.

٢- تقديم النظام السوري الحاكم نفسه أحد أعمدة محور (الممانعة العربية) لمواجهة الكيان الصهيوني، الأمر الذي جعل لسورية مكانة في عملية السلام في المنطقة، فضلاً عن تحالفها الاستراتيجي مع إيران.

هدف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الغايات الآتية:

١- دراسة أسباب الصراع وأطرافه، وتحليل عناصر قوتهم وضعفهم.

٢- الوقوف على الاحتمالات المستقبلية للصراع في سورية، لاسيما في ظل الدعم المتزايد لأطراف الصراع (النظام – المعارضة) من قوى إقليمية ودولية.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث من أن الانشطار الحاد لدى القوى الإقليمية والدولية في التعاطي مع معطيات الصراع السوري منبعث من إدراك طبيعة القوى الإقليمية والدولية للصراع الدائر في سورية.

ويمكن إجمال مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

- ما أطراف الصراع السوري، وما قدرات كل طرف وإمكاناته؟
- ما القوى الإقليمية والدولية الموالية والمعارضة لطرفي الصراع ؟

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها أن للقوى الإقليمية والدولية سواء الموالية للنظام أو المعارضة دوراً كبيراً في استمرار الصراع، وهو ما يجعل إمكانية حسم الصراع أو إنهائه في حكم المستحيل.

منهجية البحث:

تعددت المناهج في هذا الموضوع، إذ تفرقت في سبل شتى، إلا أنه يمكن حصرها في المناهج الآتية:

١- **المنهج التاريخي:** وهو المنهج الذي يقوم على مبدأ معرفة الماضي لإغناء الحاضر وفهم المستقبل.

٢- **المنهج التحليلي:** وهو المنهج الذي يقوم على تحليل المواقف الإقليمية والدولية إزاء طرفي الصراع (النظام – المعارضة).

٣- **منهج الصراع:** وهو المنهج الذي يقوم على دراسة كيفية توظيف القوى الإقليمية والدولية في إدارة الصراع بينها.

٤- **المنهج الاستشرافي الاحتمالي:** وهو المنهج الذي يقوم على صياغة احتمالات مستقبلية للصراع الدائر في سورية.

وفي ضوء ذلك تحددت هيكلية البحث في المحاور الآتية:

المحور الأول: سورية (أسباب الصراع وأطرافه)

تقف وراء الصراع الدائر في سورية أسباب عدة، ولكن هناك أسباباً واضحة للعيان، ولها دور كبير في تأجيجه، وهذه الأسباب توزعت بين أسباب داخلية، وأخرى خارجية، وفيما يلي شرح مختصر لذلك.

أولاً/ الأسباب الداخلية:

وقد تمثلت بسببين[١]:

١- التسلطية في سورية (صراع الدولة والمجتمع) إذ يوصف النظام السوري بأنه نظام تسلطي قمعي استبدادي، ليس للشعب في قاموسه كلمة مسموعة، ولا يسمح له بالمشاركة في الحياة السياسية، فالنظام قائم على توريث السلطة، والحزب الحاكم يحتكم السلطة كلياً كما جاء في المادة الثامنة من الدستور، فضلاً عن أنه يستند إلى منظومة أيديولوجية عنيفة وأجهزة أمنية عسكرية، الأمر الذي جعل مطلب الحرية مطلباً أساسياً ومركزياً لدى المواطنين السوريين في ظل حياة القمع والبطش والتعذيب التي فرضتها مؤسسات الدولة الأمنية.

٢- الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية: تمثل سوء الحياة التي يعيش قسم كبير من المواطنين السوريين، ولاسيما في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية أحد الأسباب الداخلية المهمة الرئيسة

للبحث في اللحاق بركب ما يسمى (الربيع العربي)، وقد تمثلت تلك الأوضاع من تفشي ظواهر الفقر – البطالة... الخ، وهو ما شهدته سورية في ظل حكم بشار الأسد، كما أفضت سياسة اللبرلة الاقتصادية بين الأعوام (٢٠٠٥ – ٢٠١٠) إلى زيادة معدلات التضخم بما أضر بمصالح الطبقة الوسطى في المدن، وتهميش الفئات الاجتماعية الأخرى لمصلحة فئة من رجال الأعمال والمنتفعين المرتبطين بالسلطة.

ثانياً/ الأسباب الخارجية:

وقد تمثلت بالأسباب الآتية:-

١- انطلاق الثورات العربية، وهو السبب الرئيس المحرك لعملية انطلاق الاحتجاجات في سورية، وكانت البداية في مدينة درعا السورية بعدما قام مجموعة من التلاميذ بكتابة شعار الشعب يريد إسقاط النظام على جدران مدرستهم، وقد وقعت أول مواجهة بالرصاص الحي بين المتظاهرين والأمن السوري، مما أدى إلى سقوط عدد من الضحايا، وانتقلت فيما بعد إلى المدن السورية[٢]، لتمثل بداية التحول لمرحلة جديدة في سورية.

٢- الضغوط الأمريكية على سورية ما بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ بناءاً على دعمها للجماعات المقاتلة في فلسطين – لبنان – العراق.

٣- الاتهامات الموجهة لسورية بصنع أسلحة الدمار الشامل من الولايات المتحدة الأمريكية، وقيامها بالتخطيط لتوجيه ضربة عسكرية وقائية، وهو ما تم نقله وتدميره في مياه البحر المتوسط أبان الصراع الدائر في سورية.

٤- اتهام سورية بأنها وراء اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في عام ٢٠٠٥، والانسحاب القسري المهين للقوات السورية من لبنان، التي مثلت الضربة الكبرى للمصالح السورية حسب تعبير الرئيس بشار الأسد[٣].

٥- التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات ووسائل الاتصال المباشرة مثل الانترنيت – الفيس بوك – التويتر – والهواتف المحمولة وأنظمة الاتصال الرقمية، مما قرب المسافات بين المجتمعات العالمية[٤]، وهو ما ساعد المحتجين في إيصال صورة كفاحهم ضد سلطاتهم المستبدة إلى عموم الناس، وعليه أصبحَ الإعلام الرقمي أكثر من سلطة وضاغط على سياسات الاستبداد.

٦- إعادة هندسة الشرق الأوسط على الطريقة الأمريكية من خلال مشروع الفوضى الخلاقة التي تبنى على سياسة التقسيم الطائفية والقومية، وهو ما يصب في النتيجة النهائية في خدمة المصالح الأمريكية والإسرائيلية[٥].

ويمكن تقسيم طرفي الصراع الدائر في سورية على فئتين:

الأولى: النظام السوري الحاكم وبمن يؤيده من الشعب.

الثاني: المعارضة المسلحة مع ما يدعمها من الخارج.

ولكل من الطرفين ما يملكه من عوامل القوة والضعف، وفيما يأتي شرح مختصر لذلك.

أولاً: النظام السوري:

ترتكز عوامل قوة النظام السوري على أمرين:-

أ- عوامل داخلية. ب- عوامل خارجية.

فالعوامل الداخلية تتكون من العناصر الآتية[٦]:-

١- القوة الأمنية: وتضم الجيش والمخابرات وقوى أمنية داعمة له، كالشرطة والأمن.

٢- القوى الحزبية: وتصم المنتسبين لحزب البعث.

أما العوامل الخارجية؛ فتتكون من العناصر الآتية[٧]:-

١- الدعم السياسي المعلن والمفتوح من روسيا والصين، ومن في فلكهما سواء داخل مجلس الأمن أو خارجه، ومن دول إقليمية تأتي في مقدمتها إيران والعراق.

٢- الانقسامات الفكرية والأيديولوجية والطائفية، وما يترتب على ذلك من اختلافات بين أطياف المعارضة وفصائلها حول كيفية التعاطي الفعّال مع التطورات السريعة في الصراع الدائر في سورية، والبعض الآخر يتعلق بمنهجية العمل، وغياب استراتيجيات واضحة تتم عبر آلياتها معالجة الأوضاع في سورية معالجة ناجحة وواقعية[٨].

وتكمن عوامل الضعف في النظام الحاكم بما يلي[٩]:-

١- عدم سيطرة النظام الكاملة على قواه الأمنية.

٢- انكماش الموارد الاقتصادية الداخلية.

٣- ما تقوم به الوسائل الإعلامية بأنواعها كافة من استخدام الحرب النفسية ضد النظام في سورية.

ثانياً: المعارضة:

يمكن رسم خريطة القوى السياسية المعارضة على وفق مستويين، وكالآتي:-

١- القوى والتشكيلات الجديدة: وقد تمثلت فيما يأتي:-

أ- المبادرة الوطنية للتغيير[١٠]:

أسست في ٢٩ نيسان ٢٠١١، وقد أفصحت عن هويتها، وسعت إلى الحفاظ على سرية أعضائها البالغ عددهم (١٥٠) فرداً، ومن أعضائها البارزين رضوان زيادة ونجيب غضبان اللذان يعملان في المجلس الاستشاري، وأسامة منجد أحد منظمي مؤتمر الائتلاف الوطني لدعم الثورة السورية الذي عقد في بلجيكا لدعم الثورة قانونياً وسياسياً بهدف إسقاط النظام.

ب- المجلس الوطني السوري[١١]:

نشأ في اسطنبول في ٢ تشرين الأول ٢٠١١، ومنهم العديد من قوى اليمين الليبرالي والديني كجماعة الأخوان المسلمين والعديد من الشخصيات المعارضة المستقلة بالخارج، وانتخب برهان غليون رئيساً له، ومن خلفه عبد الباسط سيدا، وجورج صبرا، وأحمد الجربا، وهادي البحرة، وخالد خوجا، ويعد وجهة التمثيل الوحيدة أمام العالم، وهو الأكثر تعبيراً لدى القوى الدولية.

ت- هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي:

وتضم عدداً من القوى اليسارية والقومية والإسلامية المعتدلة ورموز المجتمع المدني، ومختلف الكادحين للتغيير الديمقراطي في سورية[١٢]، وأسست في بلدة حلبوب التابعة لمحافظة ريف دمشق في ٦ تشرين الأول ٢٠١١، ومؤسس الهيئة حسن عبد العظيم، وتختلف إستراتيجياتها عن فصائل المعارضة السورية لمعارضتها التدخل الخارجي والتأكيد على سلمية الاحتجاجات، إلا أن خلافات نشبت بين هيئة التنسيق وممثلي الحراك الشعبي حول رفض التدخل الخارجي، أعلنتها الهيئة وهي: لا للعنف – لا للطائفية – لا للتدخل الخارجي، وعدم دعوتها صراحة إلى إسقاط النظام السوري، وفي تطور لاحق انسحب من الهيئة عدد من الشخصيات المستقلة[١٣].

٢- القوى والتشكيلات التقليدية: وتتكون مما يأتي:-

أ- إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي[١٤]:

وهي أسماً يطلق على الوثيقة التي وقع عليها عام ٢٠٠٥، شخصيات بارزة من المجتمع المدني والإسلاميين السوريين، وتدعو إلى إنهاء حكم الأسد واستبداله بنظام آخر، ويتميز إعلان دمشق بأنها أول إعلان معارض يصدر عن جهات سورية معارضة في الداخل السوري بعد أن كانت البيانات من اختصاص المعارضة في الخارج، ووثيقة إعلان دمشق هي الجامعة لقوى التغيير الوطنية المعارضة في سورية، وقد أعلنت جماعة الأخوان المسلمين في سورية برئاسة علي صدر الدين البيانوني المراقب العام للإخوان المسلمين، والتي تتخذ من لندن مقراً لها تأييدها الكامل لإعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي ممهداً لانعقاد المؤتمر الوطني الشامل ومدخلاً للتغيير حسب تعبير الإعلان.

ب- أحزاب الحركة الكردية[١٥]:

وتتكون من (١٢) حزباً كردياً، وتنحصر في إطارين، الأول: المجلس السياسي الكردي في سورية، ويضم (٨) أحزاب كردية، والثاني: أحزاب المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي، وتتألف من حزبين هما: حزب الوحدة الديمقراطي، والحزب الديمقراطي التقدمي ويقوده عبد الحميد درويش.

أما الأحزاب الخارجة عن الإطارين فهما حزبا الاتحاد الديمقراطي وتيار المستقبل الكردي، وقد رفضت المشاركة في الحوار، ومع كل ذلك دعت إلى الائتلاف في عقد مؤتمر وطني كمنبر للحوار بين جميع أحزاب المعارضة والنظام.

وقد ظلت مناطق الكرد بعيدة إلى حد كبير عن القتال الدائر في سورية، إلا بعد سيطرة ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على أجزاء واسعة من العراق، وبعدها السيطرة على مدينة عين العرب (كوباني) الكردية السورية المتأخمة للحدود مع تركيا[١٦].

ت- الأحزاب الآشورية[١٧]:

وتتألف من التجمع الديمقراطي الآشوري السوري، والحزب الآشوري الديمقراطي، والمنظمة الآشورية الديمقراطية، والمجلس القومي الآشوري.

ث- جماعة الإخوان المسلمين:

ظهرت جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨ كحركة منظمة أسسها حسن البنا، تستهدف الوعظ والإرشاد الديني في الظاهر، والعمل السياسي السري في الواقع[١٨]، وكان أول مراقب لها في سورية مصطفى السباعي بين الأعوام ١٩٤٥-١٩٦٤ وينتشرون في مدن حلب – حماة – حمص – دمشق.

وتكمن عوامل قوة الأخوان المسلمين اليوم في علاقاتهم المميزة بالحكومة التركية التي تحتضن الجسم الرئيس للمعارضة السورية، وفي الثقافة الإسلامية العامة للمجتمع، وفي قدراتهم المالية التي يبدو أنهم يسعون إلى استغلالها لخلق بيئات اجتماعية مناسبة.

ويتألف الجناح العسكري للمعارضة السورية من ما يأتي:-

١- الجيش السوري الحر:

يعد أول تشكيل عسكري، إذ يؤلف الجنود المنشقين عن الجيش السوري (عموده الفقري) ليتوسع لاحقاً ليضم فئات مدنية تتباين توجهاتها الأيديولوجية[١٩]، الذي أخذ على عاتقه حماية المتظاهرين من بطش وتنكيل الجيش السوري النظامي، وقد أسسه العقيد المنشق رياض الأسعد في ٢٩ حزيران ٢٠١١ من تركيا، وجاء الإعلان عنه بعد اغتيال المقدم حسين هرموش مؤسس حركة الضباط الأحرار في أب ٢٠١٢، وتصل أعداده نحو (١٠٠) ألف مقاتل، وقد قام بضرب المواقع الحكومية ومواقع الجيش السوري النظامي، ولا تزال العمليات العسكرية مستمرة[٢٠].

ويضم الجيش الحر عشرات الكتائب المتمركزة في المناطق السورية المضطربة والحدودية، ولا تخضع لقيادات مركزية موحدة، ومعظم تلك الكتائب قد تشكلت بعد أيلول ٢٠١١، ويرأسه الآن عبد الإله البشير.

٢- التنظيمات الجهادية المتطرفة:

أن أخطر التنظيمات الجهادية المتطرفة على الساحة السورية هي:-

أ- جبهة النصرة:

وهي منظمة سلفية قد تم تشكيلها أواخر عام ٢٠١١ خلال أحداث سورية، وسرعان ما نمت قدراتها لتصبح فيما بعد من أبرز الجماعات المسلحة، وقد تبنت عدة هجمات في حلب ودمشق، ودعت الجبهة إلى القتال وحمل السلاح ضد النظام السوري.

وقامت الجبهة بعدة عمليات كبرى في سورية أبرزها تفجير واقتحام مبنى قيادة الأركان في دمشق في أوائل تشرين الأول ٢٠١٢، وتفجيرها مبنى المخابرات الجوية في حرستا، ومبنى نادي الضباط في ساحة سعد الله الجابري في حلب[٢١]، وقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بإدراج جبهة النصرة في قائمة المنظمات الإرهابية في ٥ كانون الأول ٢٠١٢[٢٢]، وهو الأمر الذي لقي رفضاً من ممثلي المعارضة السورية، ويرأسها الآن أبو محمد الجولاني.

ب- داعش:

هو مختصر للدولة الإسلامية في العراق والشام، وهو تنظيم مسلح تم تشكيله في ٧ نيسان ٢٠١٣ خلال أحداث سورية، وسرعان ما نمت قدرات هذا التنظيم ليصبح فيما بعد أخطر الجماعات الجهادية المتطرفة، وقد تبنى عدة هجمات في سورية والعراق، ويقدر عدد أفراد التنظيم على وفق مصادر غربية من (٢٠ – ٣١) ألف رجل، على الرغم من عدم وجود إحصائية دقيقة.

وقد تصاعدت المواجهة مع تنظيم داعش في كل من العراق وسورية، فيما يسعى هذا التنظيم إلى تعزيز نفوذه وإقامة دولة على جانبي الحدود السورية العراقية، لاسيما بعد سيطرته على أجزاء واسعة في كلا البلدين، وقد أعلن المجتمع الدولي بإدراج التنظيم في قائمة المنظمات الإرهابية في ١٥ آب ٢٠١٤ على وفق قرار مجلس الأمن المرقم (٢١٧٠) ويرأسه الآن أبو بكر البغدادي[٢٣].

عموماً ترتكز قوة المعارضة على عاملين هما:-

أ- عوامل داخلية. ب- عوامل خارجية.

فالعوامل الداخلية تتكون من العناصر الآتية[٢٤]:-

١- الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح ثم انتقالها إلى المطالبة بالتغيير.

٢- الانشقاقات في الجيش النظامي والذي ترتب عليه إنشاء ما يعرف بالجيش السوري الحر.

أما العوامل الخارجية فتتكون من العناصر الآتية[٢٥]:-

١- الدعم العربي والدولي السياسي المؤيد للمعارضة.

٢- الضغوط الغربية على المعارضة السورية لتوحيدها وصياغة هدف محدد لها للانطلاق إلى مرحلة جديدة، وهو ما حدث فعلاً بتشكيل الائتلاف السوري المعارض.

٣- الاستفادة من الإعلام الغربي والعربي.

وتكمن عوامل الضعف في المعارضة بما يلي[٢٦]:-

١- عدم اتحاد الدافع لمعارضة النظام، فالدوافع متنوعة، منها عقائدي، ومنها مادي، ومنها أمني، وتحت كل واحد منها تفريعات عدة.

٢- عدم وجود قيادة موحدة للمعارضة المسلحة في الداخل السوري.

٣- عدم وجود مجلس قيادة في الخارج يعبر حقيقةً عن المعارضة الداخلية.

٤- عدم الاتفاق على الصيغة التي سيتم بها حكم سورية في حال تغير النظام.

٥- ازدياد عدد المهجرين واللاجئين إلى دول الجوار الجغرافي والعالم.

٦- التأييد الشعبي للنظام السوري في بعض المحافظات السورية.

٧- خوف فئات في الشعب السوري من وصول قيادات إسلامية راديكالية لا تخدم مصالحها الحيوية[٢٧].

٨- عدم الاتفاق على التدخل العسكري الخارجي كوسيلة لإسقاط النظام السوري، ووقف العنف الموجه ضد الشعب وفصائل المعارضة في الداخل.

٩- عدم الاتفاق على الحوار مع نظام الأسد ومستقبل سورية[٢٨].

ومما سبق يتضح أن قوى المعارضة السورية أمام تحديات كبيرة في ظل التطورات السريعة التي تشهدها الأوضاع في سورية، وفي ظل عجزها المستمر عن تحديد أهداف المرحلة القادمة، وهو عجز لا يقل خطورةً في تبعاته عن واقع الانقسام والتشرذم والاختلاف الذي زاد من حجم معاناة الشعب في مواجهة النظام السوري، ويلقي بضلالة قاتمة على سيناريوهات الحل التي ستحتسب بالضرورة لخصوصية الحالة السورية في بعديها الإقليمي والدولي.

المحور الثاني: القوى الإقليمية والصراع في سورية:

أن مخرجات التفاعل الإقليمي مع الصراع في سورية، أدخل المنطقة في واحدة من أعقد صور الاستقطاب، فقد انقسمت القوى الإقليمية على طرفي نقيض، وكالآتي:-

أولاً: القوى الإقليمية الموالية للنظام:

يمكن تقسيم القوى الإقليمية الموالية للنظام بما يأتي:

١ – إيران:

ترتبط إيران مع سورية في تحالف منذ ما يزيد على أكثر من ثلاثة عقود[٢٩]، وعليه فقد حكم المدرك الإستراتيجي لإيران من أن خسارة سورية يمثل هزيمة إستراتيجية لها، إذ ستخسر من خلاله الوضع الإستراتيجي الفريد الذي خلفه لها خروج العراق من المعادلة الإقليمية، كما أن (محور الممانعة) سيتلقى ضربة صميمية إذا ما أخرجت سورية من إطار عملية التوازن ولربما سيمثل

أقوى ضربة لها منذ الحرب العراقية الإيرانية، كما أن رؤية إيران للصراع في سورية محكوماً بأن سورية تمثل المفصل اللين بين كتف المقاومة المتمثل بإيران وقبضتها الثابتة المتمثلة بحزب الله، والذي يراد من ضربها سورية فصل كتف المقاومة عن قبضتها، وعليه فأن إيران تدرك بأن كسر حليفها الإستراتيجي سورية، سيجعل من قدرتها على التحرك إزاء مصالحها في المنطقة ضعيفة ومقيدة[٣٠].

كما ترى إيران أن تدخلاً غربياً أو انهيار نظام الأسد سيغير قواعد اللعبة في المنطقة، بل أنه سيجعل من إمكانية تهديد البرنامج النووي الإيراني أكثر واقعية واحتمالية، وعلى وفق هذه المعطيات ترى إيران أن لديها مصلحة حيوية للانغماس به، وهزيمة معارضي النظام في سورية بل وتقديم دعمها غير المشروط للنظام، وهذا الأمر يحظى بإجماع النخبة الحاكمة في إيران مما لا يمكن تغيره بتغيير صانعي القرار فيها[٣١].

وعليه، تدخلت إيران بشكل مباشر وبقوة للحيلولة دون سقوط النظام في سورية، فاندفعت لتقديم كل الدعم على الأصعدة المتعددة لنظام بشار الأسد، وتقف إيران بكل ما تمتلكه من قوة مع النظام السوري، فهي تقدم له المليارات من الدولارات لكي لا ينهار اقتصادياً، وتمده بالسلاح عن طريق العراق، والطائرات التي تمر من فوق تركيا والتي ضبط بعضها، والسفن التي تعبر قناة السويس محملة بالأسلحة والمعدات الحديثة، وتحدث الكثير من الشهود عن مشاركة قوات إيرانية، وعن اعتقال البعض منهم من المعارضة السورية، وتذكر بعض المصادر عن إطلاق سراحهم في إطار صفقة تبادل مقابل (٢٠٠٠) معتقل من المعارضة السورية في السجون النظامية السورية[٣٢].

وبناءً على ذلك يمكن القول أن إيران تعاملت مع الصراع الدائر في سورية بما يتلاءم مع مصالحها الوطنية وتحالفاتها الإقليمية.

٢ – العراق:

اتخذ العراق منذ انطلاق الاحتجاجات الشعبية في سورية في آذار ٢٠١١، موقفاً مؤيداً للنظام السوري، وقد ظهرَ هذا التأييد من خلال التبني الكامل للرواية الرسمية للأحداث وشن حملة إعلامية مماثلة للنموذج الإعلامي السوري، وهو في حقيقته يخالف بعض الفرقاء السياسيين في العملية السياسية في العراق.

وفي ضوء ذلك رفض التدخل الخارجي أو تنحي الرئيس السوري وفرض عقوبات عربية أو تجميد عضوية سورية في جامعة الدول العربية[٣٣].

إنَّ الموقف الحكومي العراقي، لم يتوقف عند حد الموقف السياسي فحسب، بل عمدت الحكومة العراقية إلى تأييد النظام بدعم غير مباشر لتعزيز قدراته العسكرية المتضائلة وفتحت المجال الجوي والطرق البرية لنقل الأسلحة من إيران إلى سورية، فضلاً عن انخراط مجاميع عراقية في الصراع

الدائر في سورية بشكل مباشر وبتسهيل حكومي، ووفقاً لتقارير أوردها خبراء معنيون ينتمي هؤلاء إلى ثلاثة مجموعات عراقية هي عصائب أهل الحق التي انشقت عن حركة مقتدى الصدر في عام ٢٠٠٦ التي يتراوح قوامها (٢٠٠٠ – ٣٠٠٠) رجل، وكتاب حزب الله وهم نخبة قوامها (٤٠٠) رجل، وكتائب سيد الشهداء وقوامها (٢٠٠) رجل، ويقودها أبو مصطفى الشيباني، وتشير بعض التقارير إلى أن لواء أبي فضل العباس قد استوعب نسبة كبيرة من الكوادر القتالية[٣٤].

وتبين هذه الكوادر المشاركة في الصراع الدائر في سورية، طبيعة الانخراط المذهل للعراق في الصراع، ومدى ما سيلحقه ذلك من تداعيات خطيرة على العراق واستقرارِه، وبالنتيجة فأن الصراع الدائر في سورية قد انتقلَ بشكل ملفت إلى العراق، نتيجة لسياسات الحكومة العراقية المرتبطة بالمعادلة الإقليمية التي يراد إعادة صياغتها، وهو ما خلق تداعيات مدمرة، قد تكون الأخطر في تاريخ العراق، وما سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على أجزاء واسعة من العراق في ١٠ حزيران ٢٠١٤، إلا دليلاً على ذلك[٣٥].

٣- حزب الله:

كان الخيط المغزول في نسيج الصراع الدائر في سورية، هو تدخل فواعل من غير الدول، وكان من ذلك الانخراط المباشر لمقاتلي (حزب الله)[٣٦] ، وهو ما أفرز حالة تدخل في عملية التوازن، وتظهر بشكل ملحوظ تلك القواعد بوصفها مكونات مهمة في عملية التوازن على النحو الذي لم تشهده المنطقة العربية.

إنَّ إبقاء النظام الحاكم في سورية يشكل محور دعم لدور حزب الله السياسي والعسكري في لبنان والمنطقة، لأن حزب الله حليف أساسي لسورية، وكانت عناصر من استخبارات الجيش اللبناني المعروفين بولاءاتهم وتحالفاتهم لعناصر الحزب تلاحق أي مواطن سوري تتسلم اسمه من الحزب المذكور بتهمة أنه ناشط سوري فتقتله بحجة أنه لا يحمل أوراقاً ثبوتية[٣٧].

وكان لحزب الله دوراً كبيراً في الصراع الدائر في سورية، إذ لم يقتصر على الإمدادات والدعم العسكري فحسب، بل المشاركة في القتال ضد المعارضة المسلحة، وأمثلتها معارك مدينة القصير[٣٨]، لأهمية هذهِ المنطقة في التواصل الجغرافي بين لبنان وسورية.

ويرى مراقبون إنَّ مشاركة حزب الله في حركة القصير كان سبباً رئيساً في تغيير حسابات الغرب إزاء سورية، وقد أعلن البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أنه سيمد المعارضة السورية بالأسلحة بشكل مباشر، وكما قال رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون أن بلاده تتفق مع التقييم الأميركي للوضع في سورية[٣٩].

عموماً كانت معركة القصير نقطة تحول إلى جميع الأطراف الإقليمية والدولية، إذ تحاول بعض الدول الأوربية الآن الضغط على المجتمع الدولي في تصنيف حزب الله على قائمة المنظمات

الإرهابية لمهاجمتهِ أهدافاً إسرائيلية وأمريكية، وهو يواجه الآن عقوبات من قوى عربية، وتعهدت دول إقليمية عربية بفرض عقوبات على أعضاء حزب الله.

ختاماً: إنَّ تحقيق نصر مطلق لأي من طرفي الصراع السوري (النظام – المعارضة) بعيد المنال، لكن من شأن ذلك أن يخلق حقائق جديدة وصعبة بالنسبة إلى لبنان، إذ ما نجحت المعارضة من إسقاط النظام، ونقل المعركة إلى لبنان بسبب موقف الحزب المؤيد لنظام بشار الأسد، وعندها سيكون لبنان عرضة لخطر السقوط في حرب أهلية جديدة ومدمرة.

ثانياً/ القوى الإقليمية الموالية للمعارضة:

يمكن تقسيم القوى الإقليمية الموالية للمعارضة السورية بما يأتي:-

١- تركيا:

يمكن القول إنَّ دور تركيا في الثورات العربية لم يأخذ طابعاً وشكلاً واحداً، بل تنوع دورها على وفق خصوصية كل حالة وحسب رؤيتها لمصالحها، أي بعبارة أدق إتباع سياسة مركبة لكل بلد حالة مستقلة عن الآخر، ولكن الثابت اعتماد سلسلة من الخطوات المتلاحقة، **أولها:** إجراء اتصالات مكثفة مع أطراف الصراع الرئيسة، **وثانيها:** الدخول كطرف وسيط من أجل التوصل إلى حلول، **وثالثها:** مطالبة الأنظمة الحاكمة بتنفيذ مطالب الشعوب، **ورابعها:** الاصطفاف مع الأطراف الدولية، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية بالمشاركة في التوصل لحلول تنتهي الحالة السورية لها سواء بالخيار السلمي أم بالخيار العسكري، وقد حرصت تركيا على تدرج مواقفها لحين وضوح مؤشرات الحسم لتعلن مع تصاعد الأحداث انحيازاً نسبياً ووفقاً لطبيعة كل حالة للحقوق المشروعة للشعوب في تحقيق إصلاح اقتصادي وتحول حقيقي نحو الديمقراطية، ورغم تفضيل تركيا لأن يغدو هذا التحول عبر الأدوات السلمية، إلا أن تسارع وتيرة وتفاقم الأحداث في الحالتين الليبية والسورية وجلاء الموقفين العربي والدولي حيالهما، دفع تركيا للابتعاد عن نظامي الدولتين، عبر دعم التدخل العسكري لحلف الناتو لإسقاط نظام القذافي في ليبيا، ودعم الضغوط الدولية والعربية على نظام الأسد في سورية[٤٠].

ومع ذلك كان الدور التركي من الحالة السورية غير منسجم مع مجمل الصورة العامة للعلاقات بين البلدين، فمنذ بدء حركة الاحتجاجات في سورية، لم تتردد تركيا في التعاطي مع سورية بطريقة فجائية، إذ احتضنت المعارضة السورية، ونظمت معظم مؤتمرات المعارضة السورية، وكان من اسطنبول نفسها إعلان ما عرف بالمجلس الوطني السوري، وشن وسائل الإعلام التركية، ولاسيما الموالية لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا حملة مفتوحة على النظام في سورية وقيام تركيا بفتح ملفات اللاجئين السوريين للتشهير بالنظام السوري، والتنسيق الكامل لتركيا مع السعودية وقطر بشأن الموقف من سورية، ناهيك عن وصف تركيا الأوضاع في سورية شأن داخلي، وهو ما

أثار حفيظة سورية، بوصفه أن هذا ذريعة للتدخل في الشأن السوري[٤١]، والتهديد باستخدام القوة العسكرية ضد سورية، وهذا يعني أن تركيا تخلت عن سياسة القوة الناعمة، واعتمدت على القوة الصلبة.

وقد ولدت هذه السياسة رفضاً من الداخل التركي، إذ كانت تظاهرات ضد سياسة اردوغان، وكما وصف زعيم الحزب الجمهوري المعارض (كمال كيليتشدار اوغلو) سياسة تركيا بأنها سياسة فار الحقل المخرب، وأنها أداة بيد الولايات المتحدة والغرب، كما دعا نائب حزب الشعب الجمهوري (فارق لوغ أوغلو) وزير الخارجية التركي السابق (أحمد داود أوغلو) وهو الآن رئيس الوزراء التركي إلى تغيير سياسته تجاه سورية أو الاستقالة، كي يمكن تلافي التأثيرات السلبية في تركيا للتطورات في سورية، ويتوجب أما استقالة الوزير، أو تغيير كل السياسات تجاه سورية[٤٢].

ومن هذا يفهم إنَّ الأحداث في سورية والمنطقة بدأت لتكشف حقيقة السياسة التركية التي بدأت بالانقلاب على كل عناوين سياستها الخارجية السابقة، وهي الانفتاح، والوساطة إلى التدخل في شؤون الدول العربية، والحيادية، والتنسيق الكامل مع الغرب، وهو ما يؤثر سلباً على الدور التركي في المنطقة العربية.

عموماً أن حالة عدم الاستقرار في المنطقة تكلف تركيا الكثير سواء على المستويين الداخلي والخارجي، لاسيما أن هناك بوادر لامتداد تأثير التطورات في المنطقة إلى داخل تركيا، وتحديداً في حال استدعاء الأبعاد الطائفية والأثنية على نحو يؤجج مطالب الكرد والعلويين في تركيا، فضلاً عن وجود مخاوف تركية من توافر الدعم والمساندة لحزب العمال الكردستاني التركي في شن عمليات عسكرية في تركيا.

٢- السعودية:

وجدت السعودية في ظل مخرجات الصراع الدائر في سورية نفسها غير بعيدة عن تداعيات هذا الصراع، فمع المد الثوري الذي بدأ وكأنه سيغير وجه المنطقة، ومواصلة إيران لحشدها العسكري وتعاظم نفوذها، لاسيما بعد إخراج العراق من معادلة التوازن الذي كان سداً منيعاً في وجه النفوذ الإيراني وقوة موازية لها في الخليج قبل الغزو الأمريكي له في عام ٢٠٠٣، تعاظم الإحساس والخطر في دول المنطقة، لذا وجدت نفسها محكومة باتجاه التحرك لضرب إيران في خاصرتها الرخوة المتمثلة في سورية، والتي ستحد من قدرات إيران في المنطقة[٤٣]، وعليه قدمت السعودية كل الدعم للمعارضة السورية لإسقاط النظام السوري المعارض لدول الخليج، وتسليم المعارضة مقعد سورية المجمد في جامعة الدول العربية، وهو يمثل بحد ذاته مظهراً مهماً لتكييف الدعم السياسي السعودي للمعارضة، وفي الآونة الأخيرة تقدم السعودية الدرس في كيفية التأثير في الاضطرابات في سورية، والمحافظة على مصالحها، لاسيما بعد تعيين بندر رئيساً للمخابرات

السعودية، وتعمل مع الولايات المتحدة الأمريكية الإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد، وإذا ما سقط النظام السوري فأن السعودية ستسعى إلى الحفاظ على مستوى عالٍ من النفوذ لدى أي حكومة ما بعد حكومة الأسد[٤٤].

ختاماً: إنَّ السلوك السعودي يكمن في إسقاط النظام السوري وتحجيم دور إيران في المنطقة، لأن بقاء النفوذ الإيراني في سورية قد يخلق موجات من عدم الاستقرار الذي بالإمكان أن يمتد إليها.

٣- قطر:

تعدُّ قطر دولة فاعلة وبقوة على الساحة العربية، وأصبحت في موقع قيادي لتحديد أجندات ما بعد ما يعرف بالثورات العربية، لما تمتلكه من إمكانات مالية وإعلامية على السواء[٤٥]، وظهر ذلك في تقديم الدعم السياسي للمعارضة السورية من أجل استنزاف قدرات الجيش السوري وتجنب قدر الإمكان المواجهة مع روسيا الحليف الرئيس لنظام بشار[٤٦]، فضلاً عن قيادتها حراكاً دبلوماسياً مكثفاً في أروقة المنظمات والمحافل الدولية والإقليمية للتضييق على النظام ودعماً للمعارضة السورية، بل قادت مشروع (الاتحاد من أجل السلام) لعرضه على الجمعية العامة بعد إخفاق مجلس الأمن نتيجة الفيتو الروسي – الصيني، وعليه فأن الدور القطري يمكن وصفه من خلال دعم القوى المعارضة سياسياً ومالياً وإعلامياً بالقوة الناعمة القطرية التي تمتاز بتأثيرها الكبير في منطقة الشرق الأوسط[٤٧].

ومنذ منتصف ٢٠١٢، قررت قطر تسليح المعارضة السورية بهدف الإطاحة بنظام الرئيس بشار الأسد، وكانت تدفع ما يقارب (٥٠) ألف دولار للمقاتلين في سورية سنوياً[٤٨]. وكانت هذهِ الخطوة القطرية رغبة لاستقطاب المجاميع المسلحة.

ومع كل ذلك، إنَّ الموقف القطري جاء منسجماً مع الموقف السعودي، فهناك تقسيم للأدوار بينهما، فإحداهما يمول الجيش السوري الحر، والأخرى تمول المجاميع السلفية، وهذا الموقف يتماشى مع السياسة الأمريكية في المنطقة التي تهدف إلى تحجيم إيران في المنطقة، وتفكيك المثلث السوري – الإيراني – حزب الله.

المحور الثالث: القوى الدولية والصراع في سورية:

إنَّ الصراع في سورية ليس بين طرفي (النظام والمعارضة) إذ إنَّ هؤلاء ليس وحدهم في الصراع، فكل طرف لديه قوى دولية تدعمه، وفيما يلي شرح مختصر لذلك:

أولاً/ القوى الدولية الموالية للنظام:

يمكن تقسيم القوى الدولية الموالية للنظام بما يأتي:

١- روسيا الاتحادية:

٢- من المعروف أن لكل موقف في السياسة الدولية أهدافه ودوافعهِ التي ترتبط بحجم المصالح المتوقعة منه، فروسيا الاتحادية تمتلك عدداً من المصالح المباشرة وغير المباشرة في سورية، أبرزها[٤٩]:

١- تعد سورية من أهم الأسواق الروسية لتصدير السلاح.

٢- وجود قاعدة بحرية روسية في طرطوس كنقطة ثابتة للتدخل السريع لحماية مصالحها من الهيمنة الأمريكية.

٣- الحفاظ على الموقع السوري للحفاظ على خطوط محور إيران – العراق – سورية – لبنان ممثلاً بحزب الله، مما يفسح المجال للمضاربات الأيديولوجية في المنطقة للضغط على المصالح الأمريكية.

٤- استخدام القضية السورية كورقة ضغط وابتزاز لإيقاف مشروع انتشار الدرع الأمريكي الصاروخي الذي بات على مقربة من الحدود الروسية.

٥- عدم إعطاء حافز للمسلحين الشيشان في حال نجاح المعارضة السورية الإطاحة بالنظام السوري بغطاء دولي من إمكانية استخدام القوة مجدداً على روسيا الاتحادية.

وعليهِ، فإنَّ روسيا الاتحادية تسعى إلى بقاء النظام، لأن عملية التغيير في سورية صعبة ومكلفة إلى حجم مصالحها، لاسيما أن روسيا الاتحادية تدير جزءاً من سياستها الخارجية في الشرق الأوسط من خلال علاقاتها المتطورة مع النظام السوري في السنوات الأخيرة، وهي غير مستعدة لخسارة وجودها العسكري على السواحل السورية، وترك الساحة للمخططات الأمريكية والأوربية، لأن سورية هي فرصتها الوحيدة لاستعادة دورها الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[٥٠]، ومن ثم كانت تعرقل أي محاولة لإسقاطه بالقوة العسكرية، إذ أن خسارة سورية تمثل نهاية لوجودها في الشرق الأوسط كله[٥١]، لأنه حليف استراتيجي مهم لروسيا الاتحادية.

وفي ضوء ذلك سعت روسيا الاتحادية لتكون جنباً إلى جنب مع النظام السوري ودعمه للوقوف بوجه التغيير، فمن مصلحتها أن يبقى النظام السوري لأطول مدة ممكنة، وما التدخل الروسي العسكري في سورية إلا دليلاً على ذلك.

٢- الصين:

تبنت الصين موقفاً من القضية السورية وتطوراتها يتسم بالابتعاد عن المسار العام لأغلب التوجهات الإقليمية والدولية، وبلغ هذا الموقف ذروته في استخدامها حق النقض (الفيتو) للاعتراض على مشاريع القرارات الصادرة من مجلس الأمن بحق سورية، وذلك للأسباب الآتية[٥٢]:-

١- رفضها للنفوذ الأمريكي، وسعيها لعالم متعدد الأقطاب، وأن لديها قدرة أن تمارس دوراً ما تريده في النظام الدولي.

٢- الحفاظ على النظام السوري الذي يمكن وصفه بالحليف الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، وضرورة منع استبداله بنظم موالية للغرب.

٣- ضرورة القبول بالتعامل مع الدولتين (الصين وروسيا) على قدم المساواة مع الولايات المتحدة ومن ثم القبول لهما بتأدية دور الشريك لا التابع لها.

٤- مخاوف الصين من انتقال نموذج الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي إلى الأقاليم الشمالية الغربية للصين، إذا ما نجحت المعارضة السورية الإطاحة بنظام الأسد بغطاء دولي، فالشغل الشاغل للصين هو الأمن الوطني.

وفي ضوء ذلك كانت روسيا الاتحادية والصين تمنع صدور أي قرار يتعلق بتهديد النظام السوري من خلال استخدام حق الفيتو، ونقض أي قرار يفوض الإدارة الأمريكية القيام بحظر جوي أو شن عمليات عسكرية أو عقوبات اقتصادية ضد النظام السوري أو عقوبات تدعو إلى استخدام القوة ضده، لأن النظام السوري هو من أشد الحلفاء لروسيا والصين.

القوى الدولية الموالية للمعارضة:

يمكن تقسيم القوى الدولية الموالية للمعارضة السورية على ما يأتي:-

١ – الولايات المتحدة الأمريكية:

من نافلة القول، إنَّ من مزايا سياسات القوى الدولية، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، هو التخطيط الاستراتيجي الذي يتميز بطول الزمن وعمق التفكير وبعد الأفق، عندما يتعلق الأمر بمصالحها سواء الأمنية أو الاقتصادية أو السياسية، فالولايات المتحدة الأمريكية لها مصالحها في الملف السوري، وأبرزها[٥٣]:

١- كسب الموقع الاستراتيجي في سورية للحفاظ على أمن إسرائيل.

٢- كسب الموقع السوري التجاري.

٣- قطع خطوط الإمداد الإيرانية إلى حزب الله في لبنان وإضعافه.

٤- نقل السلطة إلى نظام موالٍ لها، لتفكيك محور إيران – سورية – حزب الله، ليكون عامل وصل أيديولوجي إستراتيجي ضد المخطط الإيراني، وإعادة صياغة التوازنات بالمنطقة لصالح أهدافها ومصالحها.

٥- إضعاف سورية وتغييرها من خلال نزع الأسلحة الكيمياوية وتدمير الجيش السوري، فضلاً عن الحرب الأهلية والطائفية.

٦- كسب ثقة دول الخليج الحليف الاستراتيجي المهم للولايات المتحدة الأمريكية مجدداً عند الإطاحة بنظام بشار الأسد.

وفي ضوء ذلك، اعتمدت الإدارة الأمريكية استراتيجية تقوم على دعم المعارضة السورية من أجل إسقاط النظام السوري الذي يعد الحليف التقليدي لروسيا والصين وإيران في المنطقة، فضلاً عن القضاء على النفوذ الروسي، والضغط على إيران من أجل تقديم تنازلات في برنامجها النووي، وتقليل دعمها لحزب الله وحركة حماس[٥٤]، وهي من أحد الأسباب التي تدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى السعي الحثيث لإجراء تغيير في سورية بوصفها حليفاً لإيران.

٢- الاتحاد الأوربي:

يمكن القول إنَّ ردود الفعل الأوربية منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية في سوريا في عام ٢٠١١، ولحد الآن تمثلت في إصدار البيانات والتصريحات المدينة لعمليات النظام، وبعض القرارات التي تشدد العقوبات الاقتصادية على سورية، فضلاً عن وضع بعض المسؤولين السوريين على قائمة الممنوعين من السفر إلى دول الاتحاد الأوربي، كما لجأ الاتحاد الأوربي إلى فرض حزمة من العقوبات شملت لحد الآن أكثر من مئة شخصية مرتبطة بالنظام السوري، فضلاً عن عشرات الشركات، وقامت بعض الدول الأوربية بإعلان دعمها للمجلس الوطني السوري الذي عدته كممثل للشعب السوري، دون صدور موقف جماعي من الدول الأوربية كافة، إلا أن المراقبين يرون أن هذهِ الإجراءات والقرارات والعقوبات تشترك في افتقارها إلى الآليات التي تسمح لها بأن تكون ذات تأثير مباشر وفعّال على الدولة السورية وأجهزتها، ومن ثم التأثير على مجرى الأوضاع السورية واتجاهاتها[٥٥].

إنَّ دول الاتحاد الأوربي لا يمكن أن تتدخل في الصراع الدائر في سورية إلا إذا تتحقق لها أحد أمرين، أولاً: أن تضمن مصالحها ومصلحة إسرائيل، وثانياً: أن يكون مردود مادي يعوضها عن الأموال التي ستنفقها جراء تدخلها عسكرياً، وفي هذهِ الحالة لا يجوز أن تتدخل أي دولة في مقابل المحافظة على المصالح الغربية ومصلحة إسرائيل، كما ليس هناك لسورية موارد تغطي النفقات التي ستنفقها تلك الدول[٥٦].

وبذلك، فإنَّ الاتحاد الأوربي الذي قاطعَ النظام السوري منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية في سورية لا يبدو أنه يشكل طرفاً ضاغطاً على هذا النظام من اجل إجراء تغيير ما، كما أنه لا يشكل قوة وضغطاً بسياسة العقوبات الاقتصادية للمساهمة في إضعافه، ومن ثم يبقى دور الاتحاد الأوربي غير واضح المعالم، لأن البنية المادية المصلحية الصلبة هي التي تتحكم بمسارات الأحداث، فضلاً عن أن المنظور الأخلاقي في العلاقات الدولية لا وجود له.

المحور الرابع: الاحتمالات المستقبلية للصراع في سورية:

يمكن القول أن مستقبل سورية في ظل الصراع الدائر بين النظام والمعارضة يشوبه الغموض، بسبب عدم التكهن بما ستؤول إليه الأوضاع عبر السنوات القادمة، وعليه يمكن وضع ثلاثة نماذج من الاحتمالات المستقبلية في سورية، وهي:-

الاحتمال الأول/ الانتقال المنظم للسلطة:

وهو الاتجاه الذي ينطلق من فكرة تأمين انتقال سلمي للسلطة في انقلاب، أو بمفاوضات تسوية بين النظام بوساطة أطراف خارجية، لتجنب البلاد الكثير من التبعات غير المحمودة عقباها، كالاحتراب الأهلي، والتدمير المنهجي، والمؤسسات الحيوية، والمرافق الاقتصادية، والهياكل الارتكازية وغيرها، ناهيك عن قطع الطريق أمام التدخل الخارجي، ولاسيما التدخل العسكري.

فرضيات الاحتمال:

١- إطلاق حوار سياسي بين السلطة والمعارضة تتضمن وقف جميع أعمال العنف والقتل من أي مصدر كان حمايةً للمواطنين السوريين.

٢- مطالبة الحكومة السورية والمعارضة بالإفراج عن المعتقلين لديهم وإخلاء المدن والأحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة.

٣- فتح المجال أمام المنظمات الإقليمية والدولية ووسائل الإعلام العربية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني للاطلاع على حقيقة الأوضاع ورصد ما يدور فيها من أحداث.

٤- سحب الجيش السوري وأي قوات عسكرية من مختلف التشكيلات إلى ثكناتها ومواقعها الأصلية.

٥- ضمان حرية التظاهر السلمي بمختلف أشكاله وعدم التعرض للمتظاهرين، وإعلاء قيمة المواطنة واحترام مبادئ المساواة[٥٧].

٦- الاتفاق على تشكيل حكومة وطنية، تشارك فيها السلطة والمعارضة برئاسة شخصية متفق عليها، والإعداد لانتخابات برلمانية ورئاسية تعددية حرة بموجب قانون ينص على إجراءاتها بإشراف عربي دولي، وتفويض رئيس الجمهورية نائبة الأول بصلاحيات كاملة للقيام بالتعاون التام مع حكومة الوحدة الوطنية لتمكنيها من أداء واجباتها في المرحلة الانتقالية.

٧- إعلان حكومة الوحدة الوطنية حال تشكيلها بأن هدفها هو إقامة نظام سياسي ديمقراطي يتساوى فيه المواطنون بغض النظر عن انتماءاتهم وطوائفهم ومذاهبهم ويتم تداول السلطة فيه بشكل سلمي، وقيام الحكومة على إعادة الأمن والاستقرار في البلاد، وإعادة تنظيم أجهزة الشرطة لحفظ النظام وتعزيزه من خلال تولي المهام الأمنية ذات الطابع المدني، وتتعهد الدول العربية

بتمويل هذا الجهد، وإنشاء هيئة مستقلة للتحقيق في الانتهاكات التي تعرض لها المواطنون والبت فيها، وإنصاف الضحايا[٥٨].

٨- إعلان حكومة الوحدة الوطنية بالإعداد لإجراء انتخابات لجمعية تأسيسية على أن تكون شفافة ونزيهة برقابة من الأمم المتحدة في مدة محددة من قيام الحكومة، وتتولى هذهِ الجمعية إعداد مشروع دستور جديد للبلاد يتم إقراره عبر استفتاء شعبي، وكذلك إعداد قانون انتخابات على أساس هذا الدستور.

٩- التأكيد على تداولية السلطة رسمياً وإرساء حكم القانون واستقلال القضاء والفصل بين السلطات، والحق في التنظيم الحزبي والنيابي، والحق في المشاركة من دون تمييز بين الرجال والنساء.

نتائج الاحتمال:

١- اشتراك القيادات السورية الصاعدة في ضمان حماية الأقليات، وانفتاحها على إسرائيل تحت وهم إمكانية تحقيق السلام.

٢- إنَّ النخبة السورية الجديدة ستبتعد عن توجهات النظام السابق، وستتجه إلى التعاون مع القوى الإقليمية والدولية.

٣- تفادي التدخل المباشر من إسرائيل وتركيا في سورية.

٤- زيادة التعاون المخابراتي والأمني المكافح للإرهاب وجماعات القاعدة مع دول الجوار السوري.

٥- إجهاض أي صحوة معارضة إلى خط الممانعة في سورية تعادي إسرائيل.

٦- العمل على ضمان عدم انتشار النزاع خارج سورية.

٧- التخلص من نفوذ حزب الله في سورية.

٨- إضعاف إيران بإسقاط حليفها الأسد.

٩- استبدال الغاز الروسي بالغاز الشرق أوسطي لإضعاف الدور الروسي عن طريق خط مشروع نابكو[٥٩].

الاحتمال الثاني/ إطاحة المعارضة بالنظام وسيطرتها على سورية:

تنطلق فكرة هذا الاحتمال من تمكن المعارضة من تحقيق النجاح بالاستيلاء على السلطة باندلاع حرب أهلية أو مجابهات عسكرية بين السلطة والمعارضة.

فرضيات الاحتمال:

١- التدخل الدولي المحدود بغطاء قانوني.

٢- تأمين ممرات أمنة تحت عناوين إنسانية.

٣- تأمين حظر جوي يمنع مقاتلات وحوامات الجيش السوري من قيامها بقصف مواقع المعارضة، وقد تناط المهمة لحلف الناتو لتسهم به بفاعلية، لاسيما بوجود قاعدة انجرليك التركية القريبة وغيرها(٦٠).

٤- مساعدة المعارضة السورية سياسياً وعسكرياً وإعلامياً من الدول الإقليمية والدولية، مع استمرار الدعم الروسي – الصيني للنظام.

٥- تزايد العقوبات الأمريكية والأوربية على النظام الحاكم في سورية.

٦- تزايد الانشقاقات في الجيش النظامي السوري.

٧- تفعيل المحاولات الدبلوماسية بين القوى الإقليمية والدولية لحسم الصراع لصالح المعارضة.

٨- الدعم العربي والدولي للمعارضة السورية(٦١).

نتائج الاحتمال:

يترتب على هذا الاحتمال النتائج الآتية:-

١- تنامي احتمال صعود الإسلاميين للحكم في سورية، غير أن هذا لا ينفي في حالة وصولها من احتمالية عدائها لإسرائيل، والحفاظ على السلام النسبي في الجولان.

٢- إنَّ الدول الإقليمية والدولية لن تقوى على تقديم المساعدات بالشكل الكافي لإعادة تأهيل سورية، لاسيما مع وجود فراغ سياسي قد تستغله بعض دول الجوار الجغرافي لسورية لإعادة تشكيل نفوذها، وهو ما سيجعلها ساحة للصراع على النفوذ المستقبلي في المنطقة.

٣- تزايد أعمال الانفلات الطائفي من الطوائف والأقليات، وهذا ما يخلف روحاً من العداوة بين طوائف المسلمين، مما سينعكس سلباً على دول الجوار الجغرافي لسورية المليء بالأثنيات الدينية كالعراق ولبنان وتركيا.

٤- قد يجعل العنف وبث الأحقاد المذهبية والطائفية من التقسيم خياراً فعلياً من الناحية السياسية، أي تقسيم سورية لدويلات متعددة، دولة سنية في حمص وحلب، دولة علوية على الساحل السوري، دولة درزية في السويداء، دولة كردية في القامشلي...الخ. وقد ستجد جماعات القاعدة ملاذاً لنشاطها في سورية الذي سيتوسع إلى لبنان والعراق والأردن، وهو ما سينتج تداعيات سلبية على الأمن والاستقرار في المنطقة، وما سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على مناطق واسعة من العراق في ١٠ حزيران ٢٠١٤، إلا دليلاً على ذلك.

٥- إضعاف الدور المحوري لسورية في توازن القوى الإقليمية.

٦- تزايد الفوضى السياسية والداخلية، وستطال المستوى الاقتصادي والمتعلقة بلقمة العيش إلى السوريين وأمنهم، واستقرار بلادهم.

٧- إضعاف دور حزب الله اللبناني سياسياً وعسكرياً الحليف السياسي لسورية وإيران.

٨- إضعاف دور إيران كقوة إقليمية في المنطقة، وتفكيك محور إيران – سورية – لبنان ممثلاً بحزب الله، المسمى بمحور الممانعة[٦٢].

الاحتمال الثالث/ بقاء الأسد في السلطة بعد حرب أهلية طويلة:

تنطلق فكرة هذا الاحتمال من قدرة النظام على إجهاض المعارضة والقضاء عليها بفعل الدعم الروسي الإيراني، وستطال سيطرته على سورية.

فرضيات الاحتمال:

تتمثل مظاهر هذا الاحتمال بما يأتي:

١- استمرار تماسك البنية الأساسية للنظام نتيجة التداخل والترابط الشديدين بين الحزب الحاكم (البعث) والجيش وأجهزة الأمن والاستخبارات.

٢- محدودية تأثير الانشقاقات العسكرية التي تمت داخل المؤسسة العسكرية على تماسك القوات المسلحة السورية وولائها ودعمها للنظام.

٣- وجود مخاوف لدى بعض القطاعات المهمة في المجتمع السوري من تأثير الصراع في سورية على مصالحهم التي تجذرت بصورة أساسية مع النظام، ولاسيما (رجال الأعمال وطبقة الموظفين والتجار...الخ)[٦٣].

٤- عدم اتفاق المعارضة على أجندة عمل وطنية موحدة.

٥- استمرار وجود الدعم الإقليمي للنظام من إيران والعراق وحزب الله، الذي يتراوح بين الدعم السياسي واللوجستي (العملياتي – المخابراتي) والعسكري والاقتصادي.

٦- استمرار وجود مواقف دولية مساندة للنظام السوري ورافضة لإسقاطه بالقوة العسكرية ومؤيدة للحلول السياسية كما هو الحال بالموقف الروسي والصيني.

٧- ضعف أدوات التأثير الأمريكية في سورية، ومحدودية التبادل التجاري والاقتصادي.

٨- موقع إسرائيل في المعادلة السورية.

٩- الطابع العقائدي للمجموعات المقاتلة في سورية[٦٤].

نتائج الاحتمال:

١- تجنب سورية حالة تفكيك طائفي، يمكن أن تنتقل إلى دول أخرى.

٢- إنَّ النظام الحاكم في سورية سيكون ضعيفاً، ولن يقوم بتغيير عدواني وسيحافظ على الترتيبات غير المعلنة مع إسرائيل، فالإسرائيليون يركزون على أن نظام الأسد كان الوحيد الذي ضمن بشكل حقيقي حدود إسرائيل، وهو الأمر الذي لم تستطع حتى الدول العربية الموقعة لمعاهدة سلام مع إسرائيل أن تضمنه لدرجة أن الهدوء في الجولان يستمر منذ عام ١٩٧٣، ومن ثم فأن إسرائيل ترى

أن أي نظام بديل للأسد، أما أنه لن يكون مستعداً لتقديم مثل هذه الضمانات، أو أنه سيكون عاجزاً عن ذلك حتى وأن كانت لديه النية في عدم الاصطدام مع إسرائيل[٦٥].

٣- بروز دور حزب الله في الساحة اللبنانية مجدداً كقوة سياسية وعسكرية.

٤- تعاظم الدور الإيراني في المنطقة.

٥- تراجع العلاقات السورية مع القوى الإقليمية الموالية للمعارضة السورية (تركيا – الأردن – دول الخليج).

٦- توثيق العلاقات السورية مع القوى الدولية الموالية لها (روسيا – الصين).

ولكن هذا الاحتمال يحمل في طياته الثالوث المدنس (الاستبداد والفساد والتبعية)[٦٦] وتفشي ظواهر الفقر والحرمان، واستمرار الحل الأمني لكل نشاطات وفعاليات المعارضين للحكم.

الخاتمة:

لقد تبين من خلال البحث حقيقة مفادها أن وقوف النظام السوري في مواجهة المعارضة، لا يستند إلى قواه الذاتية، ولا إلى ضعف المعارضة، وإنما إلى طبيعة القوى الإقليمية والدولية التي تخشى حدوث تغييرات جدية راديكالية لا تخدم مصالحها الحيوية تهيمن على المشهد السوري ما بعد سقوط الأسد، وهو ما يخدم جميع أطراف الصراع، باستثناء الشعب السوري لأن المنظور الأخلاقي للعلاقات الدولية لا وجود له، والبنية المادة المصلحية الصلبة هي التي تتحكم بمسارات الأحداث، فالقوى الإقليمية والدولية الموالية للمعارضة تهدف إلى إضعاف ما يسمى محور الممانعة وليس القضاء عليه بهدف تحقيق مصالحها الحيوية، وأمثلتها الحفاظ على أمن إسرائيل وخلق سباق تسلح يصب في مصلحة اقتصادها من خلال إبرام صفقات مالية ومربحة، وفي المقابل فأن القوى الإقليمية والدولية الموالية للنظام تعمل على تحقيق مكاسب مماثلة بما يخدم مصالحها الحيوية في المنطقة.

الهوامش:

(١) بسام ناصر، "الثورة السورية – قراءة في الخلفيات والدواعي والأسباب"، مجلة القبلة، العدد (٢٢)، (عمان: جمعية الكتاب والسنة، ٢٠١٢)، ص٣٦-٣٧.

(٢) ميشيل كيلو، "سورية... إلى أين"، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٩٢)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص١٤-١٥.

(٣) رايموند هينبوش، "سورية ثورة من فوق"، ترجمة حازم نهار، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠١١)، ص٣٥، وقارن: ستيفن هايدمان، "التسلطية – صراع المجتمع والدولة"، ترجمة: عباس عباس، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠١١)، ص١٦.

(٤) علي حرب، "ثورة القوة الناعمة في العالم العربي – نحو تفكيك الدكتاتوريات والأصوليات"، (بيروت: الدار العربية للعلوم (ناشرون)، ٢٠١١)، ص٧٢.

(٥) حسام الدين جاد الرب، "خطط إعادة رسم الشرق الأوسط – رؤية جيوبلوتيكية"، (أسيوط: جامعة أسيوط، ٢٠١١)، ص٣٣.

(٦) خالد إسماعيل سرحان، "سورية والتيارات الإسلامية – دراسة مستقبلية"، مجلة أبحاث إستراتيجية، العدد (٤)، (بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، ٢٠١٣)، ص٥٨-٥٩.

(٧) المصدر نفسه، ص٥٩.

(٨) صافيناز محمد احمد، "الانقسامات المركبة – الدور المتعثر للمعارضة في إدارة الأزمة السورية"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٩)، (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٢)، ص١٢٠.

(٩) خالد إسماعيل سرحان، المصدر السابق، ص٦٠-٦١.

(١٠) ميخائيل عوض، "سوريا الإبحار في العاصفة"، (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠١٢)، ص١٩٥-١٩٦.

(١١) خالد إسماعيل سرحان، المصدر السابق، ص٤٧-٤٨.

(١٢) عمر كورش، "التكوينات السياسية للحراك الاحتجاجي السوري"، الجزيرة نت، ٢ نيسان، ٢٠١٢.

(١٣) خالد إسماعيل سرحان، المصدر السابق، ص٤٦.

(١٤) المصدر نفسه، ص٤٨-٤٩.

(١٥) خالد إسماعيل سرحان، "الأكراد في سورية – الأزمة والمستقبل"، مجلة أبحاث إستراتيجية، العدد (٥)، (بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، ٢٠١٣)، ص١٢٦-١٣٢.

(١٦) صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد (١٣١٢٣) في ٢٠١٤/١١/٢.

(١٧) خالد إسماعيل سرحان، سورية والتيارات الإسلامية – دراسة مستقبلية، المصدر السابق، ص٤٩.

(١٨) محمود إسماعيل، "الأحياء المراوغ: هل تختطف الأصولية الإسلامية الثورات العربية، ملحق تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية"، العدد (١٨٩)، (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٢)، ص١٢.

(١٩) حسن أبو هنية، "بين مسارات السلمية والعسكرة – أي تكمن مصلحة الثورة السورية"، مجلة القبلة، العدد (٢٢)، (عمان: جمعية الكتاب والسنة، ٢٠١٢)، ص٤٠.

(٢٠) أسامة مرتضى السعيدي، "تطور الأوضاع في سوريا وانعكاساتها على العراق والمنطقة"، مجلة أكاديميون، العدد (١)، (بغداد: مؤسسة النخب الأكاديمية، ٢٠١٣)، ص٥٧.

(٢١) خالد إسماعيل سرحان، سورية والتيارات الإسلامية– دراسة مستقبلية، المصدر السابق، ص٥٤–٥٥.

(٢٢) عزمي بشارة، "درب الآلام نحو الحرية – محاولة في التاريخ الراهن"، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣)، ص٤٧٨.

(٢٣) حسين علاوي خليفة، "إدارة التوحش لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وخطورته على الأمن الوطني العراقي"، مجلة قضايا سياسية، العددان (٣٨/٣٧)، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، ٢٠١٤)، ص٣٢١–٣٤٩، وقارن: رابحة سيف علام، "العنف في سوريا – حرب متعددة الجبهات"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩٨)، (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٤)، ص٩٦–١٠٠.

(٢٤) خالد إسماعيل سرحان، سورية والتيارات الإسلامية – دراسة مستقبلية، المصدر السابق، ص٦١–٦٢.

(٢٥) المصدر نفسه، ص٦٢.

(٢٦) المصدر نفسه، ص٦٢–٦٣.

(٢٧) حسن أبو هنية، المصدر السابق، ص٤٠.

(٢٨) صافيناز محمد أحمد، المصدر السابق، ص١٢١.

(٢٩) للمزيد من التفصيل ينظر: عبد الحليم خدام، "التحالف السوري – الإيراني والمنطقة"، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٠).

(٣٠) علاء سالم، "أدوار متقاطعة: تأثير العوامل الخارجية في مسارات الأزمة السورية"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٨)، (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٢)، ص١١٣.

(٣١) المصدر نفسه، ص١١٤.

(٣٢) زايد حماد، "ماذا وراء التحالف السوري الإيراني"، مجلة القبلة، العدد (٢٢)، (عمان: جمعية الكتاب والسنة، ٢٠١٢)، ص٦٦.

(٣٣) خالد إسماعيل سرحان، سورية والتيارات الإسلامية – دراسة مستقبلية، المصدر السابق، ص٧٨–٧٩.

(٣٤) حسام محمد حسن، "تداعيات الثورات العربية في ضوء التوازن الإستراتيجي الإقليمي الجديد"، مجلة قضايا إستراتيجية، العدد (١)، (الموصل: مركز الموصل للثقافة والعلوم، ٢٠١٤)، ص١٤٣.

(٣٥) علي بكر، "العنف في العراق وصعود النمط الداعشي"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩٨)، (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٤)، ص٩٠–٩٥، وللمزيد من التفصيل عن تنظيم داعش في العراق ينظر: هاشم الهاشمي، "عالم داعش – تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام"، (لندن: دار الحكمة، للنشر والتوزيع، ٢٠١٥)، وقارن: فكرة نامق عبد الفتاح وكرار أنور ناصر، "العراق وتنظيم داعش، دراسة في الأسباب المنشئة للإرهاب"، مجلة قضايا سياسية، العدد (٤١)، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، ٢٠١٥).

(٣٦) للمزيد من التفصيل حول حزب الله ينظر: حسين أبو رضا، "التربية الحزبية الإسلامية (حزب الله أنموذجاً)"، (بيروت: دار الأمير، ٢٠١٢)، وقارن: نعيم قاسم، "حزب الله (لبنان ومقاومته في الواجهة)"، الطبعة السادسة، (بيروت: دار الهادي، ٢٠٠٩)، وقارن: نعيم قاسم، "حزب الله: المنهج – التجربة – المستقبل"، (بيروت: دار الهدى، ٢٠٠٢).

(٣٧) حسن صبرا، "سوريا – سقوط العائلة.. عودة الوطن"، (بيروت: الدار العربية للعلوم (ناشرون)، ٢٠١٣)، ص١٤١.

(٣٨) علي يوسف، "الدور السياسي لحزب الله في ظل المتغيرات السورية"، مجلة أبحاث إستراتيجية، العدد (٦)، (بغداد: مركز بلادي للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٣)، ص١٣٠.

(٣٩) المصدر نفسه، ص١٣٠.

(٤٠) بشير عبد الفتاح، "تركيا والثورات العربية"، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد (٥٢)، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، ٢٠١١)، ص١٩٠–١٩٦.

(٤١) قاسم حسين الربيعي، "العثمانية الجديدة.. الدور التركي في المنطقة العربية"، مجلة أبحاث إستراتيجية، العدد (٣)، (بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، ٢٠١٢)، ص٢١–٢٢، وقارن: محمد نور الدين، "تركيا وسورية من تصفير المشكلات إلى تصفير الثقة"، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٩٢)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص٣٠.

(٤٢) قاسم حسين، "تقدير إستراتيجي والاحتجاجات الداخلية التركية وتأثيراتها الداخلية والخارجية"، مجلة أبحاث إستراتيجية، العدد (٦)، (بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، ٢٠١٣)، ص٢٨٣–٢٨٤.

(٤٣) حسام محمد حسن، المصدر السابق، ص١٢٨.

(٤٤) مصطفى كامل، "أثر العامل الديني في السياسة الخارجية السعودية"، مجلة أبحاث إستراتيجية، العدد (٦)، (بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، ٢٠١٣)، ص٧١.

(٤٥) عبد الخالق عبد الله، "انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي"، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص١٦–٢٠.

(٤٦) مروى فكري، "ما بعد الثوة الناعمة – السياسة القطرية تجاه الثورات العربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٧)، (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٢)، ص١٦٣.

(٤٧) هشام القطيط، "المؤامرة المفتوحة على سوريا (كشف المخططات السوداء بالوثائق والأرقام)"، تقديم ناصر قنديل وفيصل عبد الستار، (بيروت: دار الحجة البيضاء، ٢٠١٢)، ص٥٦، وقارن: نواف التميمي، "الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية – النظرية والتطبيق على نموذج قطر"، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠١٢)، ص١٢٢.

(٤٨) خالد إسماعيل سرحان، "الدور القطري في المنطقة العربية – سورية أنموذجاً"، مجلة أبحاث إستراتيجية، العدد (٦)، (بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، ٢٠١٣)، ص٢٥١.

(٤٩) محمد سلمان، "الثورة السورية ومسارات التدويل"، مجلة القبلة، العدد (٢٢)، (عمان: جمعية الكتاب والسنة، ٢٠١٢)، ص٤٥.

(٥٠) ناصر زيدان، "دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين"، (بيروت: الدار العربية للعلوم (ناشرون)، ٢٠١٣)، ص٢٧٧.

(٥١) خالد إسماعيل سرحان، "الدور الروسي في الأزمة السورية"، مجلة أبحاث إستراتيجية، العدد (٣)، (بغداد: مركز بلادي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠١٢)، ص١٦٤.

(٥٢) فكرت نامق وكرار أنور ناصر، "التفاعلات الإقليمية والدولية والأزمة السورية"، مجلة قضايا سياسية، العدد (٣٤)، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، ٢٠١٣)، ص١٠.

(٥٣) محمد سلمان، المصدر السابق، ص٤٥.

(٥٤) رابحة سيف علام، "الفوضى الشاملة في سوريا، ملحق تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية"، العدد (١٨٩)، (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١١)، ص٧.

(٥٥) فكرت نامق وكرار أنور ناصر، المصدر السابق، ص١٦–١٧، وقارن: باسيل يوسف بجك، "مدى مشروعية العقوبات الأمريكية والأوربية على سوريا في ضوء القانون الدولي"، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٩٣)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١).

(٥٦) بسام ناصر، "ثورة سوريا وأحداثها برؤى ونظرات شرعية"، مجلة القبلة، العدد (٢٢)، (عمان: جمعية الكتاب والسنة، ٢٠١٢)، ص٧١.

(٥٧) عبد الحسين شعبان، "سورية: هل ما يزال طريق التسوية التاريخية سالكاً"، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٩٢)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص١٤١.

(٥٨) حسن أبو هنية، المصدر السابق، ص٤١–٤٢.

(٥٩) خالد إسماعيل سرحان، سورية والتيارات الإسلامية.. دراسة مستقبلية، المصدر السابق، ص٦٤–٦٥.

(٦٠) للتفصيل ينظر: أشرف محمد كشك، "حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٥)، (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١١).

(٦١) خالد إسماعيل سرحان، سورية والتيارات الإسلامية – دراسة مستقبلية، المصدر السابق، ص٦٢.

(٦٢) بسام ناصر، المصدر السابق، ص٣٧.

(٦٣) للمزيد من التفصيل ينظر: عبد العظيم محمود حنفي، "الثورة والشرعية عوامل سقوط النظام السوري ١٩٦٣–٢٠١٣"، (بيروت: منشورات الكتب، ٢٠١٣)، وقارن: احمد الذويب، "حقيقة النظام المقاوم الممانع"، مجلة القبلة، العدد (٢٢)، (عمان: جمعية الكتاب والسنة، ٢٠١٢)، ص٤٧–٥١.

(٦٤) عزمي بشارة، المصدر السابق، ص٤٧٤–٤٧٩.

(٦٥) محمد فاروق الإمام، "إسرائيل وراء تعطيل دور المجتمع الدولي حيال الأزمة السورية"، مجلة القبلة، العدد (٢٢)، (عمان: جمعية الكتاب والسنة، ٢٠١٢)، ص٥٣.

(٦٦) بسام ناصر، المصدر السابق، ص٣٦.